

# هيومن رايتس ووتش: إعدامات جديدة بلا قضاء أو قانون في شمال سيناء .. جريمة حرب



الأربعاء 31 أغسطس 2022 02:48 م

أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن " القوات المسلحة المصرية والمليشيات الموالية للجيش، التي تقاتل داعش في سيناء مصر، ارتكبت إعدامات جديدة غير قانونية وخارج القضاء بحق مسلحين مشتبه بهم "

ونشرت المنظمة الدولية ومقرها نيويورك، فيديوهات وصور تظهر ثلاثة إعدامات غير قانونية بحق رجال مقيدين أو جرحى محتجزين في سيناء على يد الميليشيات الموالية للجيش بما ينتهك القانون الإنساني الدولي ويرقى إلى مصاف جرائم الحرب".

واعتبرت المنظمة أن "الإفلات المتفشي من المساءلة طوال العقد الماضي عن العمليات العسكرية في شمال سيناء، وهي بمجملها غير قانونية، شجع مثل هذه الفظائع مصر".

وتحت عنوان "مقاطع فيديو جديدة من عمليات إعدام شمال سيناء"، أشارت المنظمة أن مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية والمنشورة على مجموعات التواصل الاجتماعي التي تنفذها ميليشيات تابعة للجيش تمت خلال شهري يوليو وأغسطس 2022، لافتة إلى ثلاثة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء للرجال المقطوعين أو الجرحى المحتجزين الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي وفي مصاف جرائم الحرب

وقال آدم كوجل ، نائب مدير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "إن الميليشيات التابعة للجيش في شمال سيناء في مصر تنشر مقاطع فيديو على ما يبدو لتتفاخر بقتل الرجال المقيدين في الأسر".

واضاف أن "تفشي أن الافتقار للمساءلة عن العمليات العسكرية غير القانونية إلى حد كبير في شمال سيناء على مدار العقد الماضي عزز مثل هذه الفظائع".

وطالبت "كوجل"، "السلطات المصرية أن تفتح على الفور تحقيقًا شفافًا ونزيهًا في هذه الانتهاكات المنسوبة، ومعاقبة المسؤولين بشكل مناسب يجب على شركاء مصر تعليق المساعدات الأمنية بسبب فشل الحكومة على مدار سنوات عديدة في توفير المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة حتى تنتهي هذه الانتهاكات ويتم مساءلة الجناة".

وطالب "كوجل" الشركاء الدوليين لمصر أن "يربطوا بين مبيعات الأسلحة إلى مصر والمساءلة على الانتهاكات بهدف إنهاؤها".

حيث أنهم فشلوا في التحدث أو باتخاذ إجراءات ضد الفظائع التي لا هواده فيها لارتكاب جرائم الحرب".

## تحليل الفيديوهات

واشارت "هيومن رايتس ووتش" إلى أنها حلت ثلاثة مقاطع فيديو تتعلق بقتل اثنين من القتل التي تم نشرها على Facebook و Tiktok التي تملكها مجموعات الميليشيا الموالية للجيش، بالإضافة إلى مقطع فيديو رابع وثلاث صور فوتوغرافية مقدمة من مؤسسة "سيناء لحقوق الإنسان"، وهي منظمة حقوقية محلية، تتعلق بحالة القتل الثالثة

ولدى تحليل المواد تأكدت "هيومن رايتس ووتش" أن مقاطع الفيديو أصلية، وتشير إلى أن أعضاء كل من الميليشيات والجيش نفسه كانوا مسؤولين عن عمليات القتل

وأضافت "يبدو أن مقاطع الفيديو حديثة لكن "هيومن رايتس ووتش" لم تستطع التحقق من التوقيت الدقيق ومواقع القتل ظهرت مقاطع الفيديو على الإنترنت لأول مرة بين 1 يوليو و 19 أغسطس ، وحددت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ثلاثة مجالات في شمال ووسط شمال سيناء حيث قد حدثت عمليات القتل".

واضافت "هيومن رايتس ووتش" أنها راجعت وحلت العشرات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو التي نشرتها نفس مجموعات الميليشيات وغيرها من الأعضاء المعلمين ذاتيا في هذه المجموعات على Facebook و Instagram و Telegram و Twitter و Tiktok. تُظهر العديد من مقاطع الفيديو والصور الفوتوغرافية أعضاء ميليشيا مسلحين على طريق مواقع المعركة إلى أو أثناء القتال

وأضافت أن (Hummmway Watch Geolocated Geolocated) أظهر موقعين في مقاطع الفيديو فيما يتعلق بالقتال الأخير الذي تم الإبلاغ عنه في أغسطس بالقرب من قناة السويس حيث ارتدى المقاتلين المحازين للجيش كما ظهر فغي الفيديو ملابس مدنية أو مختلطة من الملابس المدنية والعديد من شاحنات وسيارات الدفع الرباعي المستخدمة ، والتي يتم حظرها في جزء كبير من سيناء دون إذن من الجيش بموجب مراسلين لرئيس الوزراء من عامي 2015 و 2016. بعض هذه السيارات لديها سجلات أو شعارات تلك الميليشيات المطبوعة على أعطيها

وقالت إنه "في العديد من مقاطع الفيديو هذه ، يبدو أن مجموعات الميليشيات مصحوبة بمركبات أو عدة مركبات أو طائرات هليكوبتر والجنود والضباط يرتدون الزي الرسمي" ووافق بعض اللقطات البيان: "إذن مُنح للنشر". تُظهر بعض الصور الجثث ، من المفترض أن تكون مقاتلي داعش ، مع ميليشيات تشكل بجوار الجثث وقال هيومن رايتس ووتش إن مثل هذه الصور ، بالنظر إلى التدهور المنتشر لسيادة القانون في شمال سيناء وسنوات من الانتهاكات ، تثير أسئلة جديّة حول ما إذا كانت هذه هي جثث الرجال الذين قتلوا في عمليات إعدام خارجية محتملة

## مقاطع فيديو للقتل

وأضافت أن مقطع فيديو مدته 18 ثانية نشر لأحد عمليات القتل في 19 أغسطس على صفحة على Facebook ، "أخبار المعرايه" ، والتي تشير على ما يبدو إلى قرية المعرايه في بير العبد في وسط شمال سيناء النص الوحيد يقول: "النصر قريب من شائكة". في الفيديو، يركع شاب يرتدي ملابس بيضاء تقليدية وسروال مظلم في منطقة صحراء مع يديه مربوطة خلف ظهره

وتابعت: "يتحدث في لهجة سيناء إلى الجلال ، الذين يمكن سماعهم ولكن لا يظهر في الفيديو يقول: "ارحم". يخبره الجلال أن يستدير ويطلق النار عليه على الفور يقول أحدهم بينما كان الشاب على الأرض مع ساقيه يهتز بشكل انعكاسي: "لم يمت بعد". ثم تتبع جولة أخرى من الرصاص ، وأحد أوامر الجلال: "فك يديه".

ونشرت صفحة Facebook نفسها مقطع فيديو آخر مدته 32 ثانية في 17 أغسطس مع عنوان "تصفية تكفيري" (مصطلح محور لأعضاء داعش). كما قدمت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أيضًا هيومن رايتس ووتش نفس الفيديو ، دون أن تكون الأغنية مضمنة في إصدار Facebook ، وقالت إنها تم تعميمها لدى مجموعة WhatsApp التي يديرها مقاتلو الميليشيا في 16 أغسطس

وأردفت : "يظهر الفيديو شابًا ، أو ربما صبيًا مرهقًا ، يرقد على الأرض في منطقة صخرية في حالة شبه واعية رغم غرقه بالدماء بعدما فقد ذراعه اليمنى ، على ما يبدو نتيجة القتال الأخير وفي هذه المرة الجلال ، الذي لا يظهر وجهه في الفيديو ، يسأله يقول اسمه وأنه ينتمي إلى أية قبيلة .. يطلق الجلال جولة من الرصاص من بندقية هجومية AK ، ويبدو أنها تقتله على الفور

وأكملت: في نهاية الفيديو ، تظهر قدم وساق الجلاد لفترة وجيزة ، مما يظهر أحذية الجيش وسروال التمويه[] يبدو أن الجلاد ، أثناء استجواب المحتجز ، يتحدث بلهجة مصرية غير ستينية[] آخرون من حوله ، الذين غير مرتبين ، يطلقون عليه "باشا" (وهو مصطلح يستخدم عادة تجاه ضباط الجيش). كل هذا يشير بقوة إلى أن ضابط الجيش نفذ القتل غير القانوني[]

وبعد إطلاق النار ، يخبر الجلاد الآخرين ، "إجلاء على الفور" ، ثم يكرر ، "السلاح ، السلاح ، السلاح". يرشد صوت آخر الآخرين لجمع سلاح لا يظهر في الفيديو ، مما يشير إلى أن المجموعة تضمن ثلاثة رجال أو أكثر[]

وظهرت مقاطع الفيديو الخاصة بالإعدامين أيضًا كقطاعات في فيديو دعاية آخر للميليشيات على صفحة أخرى مؤيدة للذراعين تسمى "شيبانة يوم أو شيبانة " Shibana youm في 19 أغسطس[]

ولفتت إلى فيديو القتل الثالث تم خارج نطاق القضاء وأثبت ذلك الفيديو والصور الملحقة[] حيث يُظهر الفيديو رجلًا أسيرًا يجلس في مركبة جيش يتحدث إلى مجموعة من الجنود الجيش وجيش خارج السيارة ، وبعضهم يستخدم هواتفهم لأخذ مقاطع فيديو له[] أرسلت مؤسسة "سيناء لحقوق الإنسان" إلى "هيومن رايتس ووتش" نسخة من الفيديو وقالت إنها نُشرت لأول مرة في 1 يوليو من قبل اتحاد قبائل سيناء ، وهي واحدة من أكبر مجموعات الميليشيا الموالية للجيش سيناء الشمالية ، ولكن تم حذفها لاحقًا[] وعثرت هيومن رايتس ووتش أيضًا على مقطع الفيديو الذي يبلغ طوله 90 ثانية مع مقبض Twitter لمجموعة القبيلة المدعومة ، وتم إعادة نشرها في 1 يوليو على مجموعة Telegram التي تدعم داعش[] قرب نهاية تبادلته مع ميليشيات ، قال الأسير: "إذا كنت تريد قتلي ، اقتلني!" ورد أحد أعضاء الميليشيا: "من قال أننا سنقتلك؟"

وأردفت : يظهر نفس الأسير التالي ميئًا ، ملطخًا بالدم الجاف ، على الأرض في منطقة صحراوية في صورتين نشرت في نفس اليوم من قبل مجموعتين على Facebook وحمل ختم المجموعتين ، اتحاد قبائل بير العبد و "شؤون القبائل" ، "التي تعني ميليشيا موالية للجيش تعمل مع مكتب شؤون القبائل في إدارة الاستخبارات والاستطلاع العسكرية[] وتصف مجموعة بير العبد نفسها على Facebook بأنها "فريق قتال قبلي يعمل على تطهير سيناء من المتطرفين". تم حذف الصور لاحقًا من كلتا مجموعتين Facebook.

## نبذة تاريخية

وأثرت المنظمة التقرير بلقطة تاريخية عن تصاعد العمليات العسكرية المصرية في شمال سيناء ضد "ولاية سيناء" ، منذ يوليو 2013 ، وهي مجموعة تعهدت بالولاء لداعش[] وأصبحت المنطقة فعليًا منطقة عسكرية مغلقة حيث يحظر التقارير المستقلة[] وأكدت أن منذ منتصف عام 2020 ، يبدو أن داعش قد فقد الكثير من معقله في شمال سيناء[] وقامت الميليشيات التي يشرف عليها وتدعمها الجيش المصري ، على نحو متزايد العديد من العمليات في المناطق الصحراوية والجبال للقضاء على مقاتلي داعش الباقين في مخابئهم[]

ووثقت "هيومن رايتس ووتش" أن هذه المجموعات تتكون من قادة القبائل والرجال المحليين ، وكان بعضهم يعمل جنبًا إلى جنب مع الجيش لسنوات دون أن يشارك سابقًا في العمليات القتالية[] ولم تعلن الحكومة المصرية رسميًا عن مشاركة الميليشيات المحلية في عملياتها على الرغم من أن هذه المشاركة يتم الاحتفال بها أحيانًا في البرامج الحوارية الشعبية والمنشورات غير الرسمية التي يوزعها الجيش على ما يبدو في شمال سيناء[] كما أن حسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي تمثل هذه المجموعات[]

ووثقت هيومن رايتس ووتش سابقًا أن الأعمال العدائية في شمال سيناء ، مع قتال مستمر بين القوات المنظمة ، قد ارتفعت إلى مستوى الصراع المسلح غير الدولي ، وأن الأطراف المتحاربة قد انتهكت قوانين الحرب وكذلك انتهكت حقوق الإنسان[]

ووثقت هيومن رايتس ووتش أنه في البر الرئيسي لمصر ، قتلت قوات أمن وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة العشرات من الإرهابيين المزعومين في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء[]

وأكدت المنظمة أن الحق في الحياة هو حق إنساني متأصل لا يمكن المساس به ، حتى في أوقات الصراع المسلح أو حالة الطوارئ[] ويتم حظر عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء ، أو التعسفي بموجب القانون الدولي ، بما في ذلك العهد الدولي على الحقوق المدنية والسياسية ، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، والمادة 3 المشتركة إلى مؤتمرات جنيف في عام 1949. ودولة مصر طرف موقع في الميثاق الدولية الثلاثة جميعًا[]

